واجبنا نحو العمال

بقلم الأستاذ حامد العبد

وكيل مصلحة العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية

لعل أفضل ما يقال عن واجبنا نحو العمال هو أن نضمن لهم العدالة وأن نمهد لهم طريقا فى الحياة يصلون منه الى تحقيق ما يرجى على أيديهم من الخير لهذا الوطن العزيز. والعدالة التى أقصدها فى حديثى هى العدالة الاجتماعية التى يجب أن تسود بين طبقات الامة جميعا فلا نرى فيها فريقين متباينين، فريق يرتع فى ألوان من الترف والسعادة والنعيم، وفريق يتخبط من الجهل والفقر والمرض فى البؤس والشقاء والتعاسة.

واذا كان من الضرورى لعلاج أى عيب من العيوب الاجتماعية أن يعرف سببه قبل وصف دوائه، فإن النقص فى العدالة التى يرجوها العامل فى مصر ينحصر فى أسباب ثلاثة أعتقد أنى لن أجد من يخالفنى فيها، وهى الجهل والفقر والمرض، وسيكون بحثى قاصرا على سرد ملخص ما أعتقده من الوسائل لمعالجة هذه العيوب الثلاثة.

فالجهل بين العمال فى بلادنا أو على التعبير الصحيح بين الطبقة الدنيا، يكاد يكون عاما وشاملا لمجموعهم أو ثلاثة أرباعهم على الأقل. صحيح أن المادة التاسعة عشرة من الدستور المصرى نصت على أن جميع الأطفال بين السابعة والثانية عشرة من الذكور والاناث يلزم أن يتعلموا تعليما أوليا على أن يتم تنفيذ ذلك فى خلال عشرين عاما أى بعد نحو سنين أو ثلاثة من الآن، ولكن ما هى النتيجة التى وصلنا اليها فى سبعة عشر أو ثمانية عشر عاما.

يدل الاحصاء الرسمى عن سنة ١٩٣٧ أن عدد تلاميذ التعليم الأولى ورياض الأطفال كان فى سنة ١٩٢٥ : ٤٢١,٦٦١ ووصل فى سنة ١٩٣٧ الى ١,٠٢٩,٩٣٥ والابتدائى كان فى سنة ١٩٢٥ : ١١٣,٧٢١ ووصل فى سنة ١٩٣٧ الى ١٣٠,٤٥٣ أما الثانوى فلم يصل بعد الى ٤٠ ألفا وهذه الأنواع الثلاثة هى التى يمكن أن يكون فيها تلاميذ من السن التى نتكلم عنها.

واذا كان عدد من يشملهم حكم المادة التاسعة عشرة يصل الى مليونين ونصف تقريبا فنحن لم نصل بعد إلى تحقيق حكم الدستور، حتى فى نشر التعليم الالزامى على قصوره.

هذا فيما يتعلق بالعدد ولكنى أريد التكلم أيضا عن التعليم من حيث نوعه لأن احصاء سنة ١٩٣٧ يدل على أن عدد تلاميذ فى المدارس الصناعية يبلغ ١٧,٥٥٨ وفى التعليم التجارى ٤,٢٤٩

وفى التعليم الزراعى ١٦٤٣ فقط فى البلاد توصف بأنها بلاد زراعية وتنهض فعلا إلى تحول صناعى وعدد سكانها نحو ١٦ مليونا .

قدمت هذا الاحصاء لأخرج منه بنتيجة أود أن أقولها وهى أن هذا التعليم لم يكن مقدرا فى وضع أساليبه أن يستفيد منه العمال ولا أولاد العمل وبخاصة فى التعليم الفنى والصناعى والزراعى والتجارى .

إن أهم ما يجب الالتفات اليه ونحن نسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية للعمال هو تنظيم التدريب والتعليم الفنى لكى يمكن للعامل الذى أعد لمهنته اعدادا سليما أن يقوم بعمله على الوجه الصحيح . وليس هذا بالشىء المستحيل ولا بالأمر العسير . فلماذا لا تحول المدارس الأولية كلها أو بعضها إلى مدارس إقليمية مهنية تختص كل مدرسة فى جهة معينة بتعليم المهنة التى تسود فى تلك الجهة ، يتعلم الأطفال فى القرى الصغيرة المبادئ العلمية فى الزراعة وصناعة الألبان وتربية الدواجن ، ويتعلمون فى المحلة الكبرى مثلا الغزل والنسج ، ويتعلمون فى حى بولاق الحدادة والطباعة والميكانيكا ، ويتعلمون فى الاسكندرية النسج وأعمال البحر وأعمال النقل وصيد الأسماك وهكذا ؟ إنى أقر بصعوبة هذا الانتقال من النظام السابق إلى نظام مقترح كهذا ، ولكنى أرجو أن يستعد الرأى العام الذى أخاطبه لدراسة هذه المقترحات وقبولها وبعد ذلك يسير كل شىء بحسب التقدم الطبيعى العادى لكل مشروع أو اقتراح .

يجب أن يكون معروفا أن كثيرا من الأعمال الفنية فى الصناعة والتجارة وحتى فى الزراعة لا تزال مصر تستقدم له عمالا من الأجانب فلماذا لا نقى أنفسنا من هذه المنافسة ؟

بل إن التقدم المنشود لصناعاتنا التى بدأت تحتل مكانا عظيما فى الشرق يتطلب عمالا مهرة يقيمون نهضة البلاد على أسس من الاتقان والعلم ويستطيعون أن يسابقوا غيرهم من عمال الدنيا فى الابتكار وفى الاختراع وفى التحسين والتغيير الذى يتطلبه تقدم الزمن وسرعة التطور فى الفن الصناعى .

أما حسن استعداد العامل المصرى وذكاؤه الفطرى وقدرته على الفهم السريع فكلها حقائق يشهد بها كل من خبره فى عمله من الأجانب أو المصريين ، ولكن الأمر الذى ينقصه هو حسن التوجيه وحسن الرعاية وتنظيم التعليم .

الفقر :

والفقر بين العمال المصريين هو أيضا من شر ما يعانونه من ظلم الحياة . ويرجع انتشار الفقر بين هذه الطبقة فى مصر إلى سببين :

الأول — قصور العامل عن الوصول بكفايته فى مهنته إلى مستوى عالٍ فى الفن ليحصل على مستوى عال فى الأجر .

الثانى — قلة الأجر بصفة عامة فى مصر فى معظم الأعمال العادية أو اليدوية غير الفنية بسبب ما عرف عن عمال الزراعة من اكتفائهم بالقليل من الأجر الكافه ، وهؤلاء هم الذين يتحول منهم العمال العاديون الى الصناعة .

وقد يكون من المستحب أن لا أتعرض لعمال الزراعة وأجورهم وهم الذين تتجلى معجزة الخالق وقدرته فى قناعتهم واستطاعة الواحد منهم أن يعيش هو وأولاده وزوجه بهذا الأجر القليل الذى نعرفه ونسمع عنه . ويكفينا أن نعلم جميعا أن العامل الفلاح لا يعرف فى حياته إلا الاتكال والقناعة ، بل إنه فى سياق الكلام عن أولاده أو مسئوليته الأبوية لا يعرف غير الجملة المأثورة " رزق وزرقهم على الله " ولا يعرف عنه فى حياته غير هذه العقلية الاتكالية . وهكذا يعيش .

أما الفقر الذى يشكو منه عمال الصناعة والتجارة على الخصوص أو عمال المدن على التعبير الأصح فليس منشأه كله قلة الأجر بل أن له أسبابا أخرى تتفرع كلها أو معظمها عن عيوب النظم الاجتماعية فى مصر و بخاصة فى المدن الكبرى . وأنى أعتقد اذا لم يخنى التوفيق أن من أقوى أسباب شقاء العمال وأهمها أنهم يعيشون فى المدن والعواصم بالقرب من الأغنياء الذين يجعلون للحياة جوا خاصا من الترف فتزداد تكاليف الحياة على الفقراء اذا ما حاولوا أن يحيوا حياة تلائم الجو الذى يعيشون فيه ، وتتجدد مطالبهم ومطالب من يعولونهم بدافع العدوى المنتقلة اليهم من هؤلاء الأغنياء والمترفين ، فيعجزون ويتبرمون بحياتهم الشاقة بجانب حياة هؤلاء الذين يقع نظرهم عليهم من المترفين . وربما شغلت هذه الحالة بعضهم عن عمله وأداء واجبه فيقف به جهد الحياة عن مواصلة العمل ، ويفقد القناعة التى يتمتع بها غيره من العمال ويزداد شقاؤه .

ومن العمال من يبذل غاية الجهد من جسمه وعقله فى العمل وذلك للحصول على المال الذى يود أن يجيب به رغائب نفسه أو من هم تحت رعايته لمجاراة وسط المدن ، فيسير به هذا الجهد ما شاء الله أن يسير به ولكنه لا يبلغ ما يرجوه . ألسنا نرى أن العمال الانجليز مثلا أو الأمريكيين يتقاضون أجورا تكاد تكون خمسة أو عشرة أضعاف بعض الأجور فى مصر ومع ذلك يقال إنهم لا تكفيهم فى بعض الأحوال أو إن مستوى المعيشة لا يزال أعلى من دخل الواحد منهم ؟ كما أننا نرى عمال النسيج فى مصر مثلا وفى الاسكندرية وهم يتقاضون أجورا تتراوح بين الثمانية قروش والعشرين قرشا يشكون من قلة هذا الأجر ، ومع ذلك نرى غيرهم فى بعض المدن الأخرى أو فى القرى حول قليوب أو غيرها يتقاضون أجورا أقل من ذلك بكثير ولا ترتفع شكواهم إلى ما ارتفعت به شكوى الأولين ؟

و يقيني أن أهم سبب للفقر المنتشر هنا وهناك فى مصر خصوصا بين طبقات العمال هو عيب النظام الاجتماعى الناشئ من عدم التوازن بين طبقات السكان بل وزيادة السكان فى مصر زيادة مضطردة مع بقاء الثروة كما هى تقريبا خصوصا فى الزراعة التى تعتبر مصدر الحياة فى هذه البلاد .

ومع كل هذا هل يمكن النظر فى وضع حد أدنى للأجور لعل فى ذلك علاجا لشىء من آلام الفقر الذى يشكون منه؟ ... ربما كان ذلك مفيدا ولكن يجب قبل النظر فيه أن يكون لدينا إحصاء صحيح عن الأرقام العددية اللازمة للمقارنة فى الأجور والايرادات والميزانيات العائلية فى مختلف الطبقات وفى مختلف الجهات وهى معلومات ضروريه لازمة جدا فى تتبع التطور الاجتماعى وتدبير السياسة الاقتصادية والمالية .

كما أننا اذا حاولنا رفع مستوى الأجور بصفة عامة فى مصر اصطدمنا بعقبة كبرى وهى خطر القضاء على الصناعة الناشئة وتشجيع المنافسة الأجنبية ، ولهذا يمكن القول بأن أقوم الطرق وأحسن الوسائل لتحسين الحالة فقط (لا القضاء على الفقر) هو العمل على إيجاد منابع جديدة وأسباب أخرى للرزق لتكفل معيشة أبناء هذا الجيل وأبناء المستقبل الذين سيلقون فى حياتهم مصاعب فوق مصاعبنا الحالية .

إن انشاء الصناعة فى مصر و بالتالى إيجاد طبقة العمال فى بلد لم يكن يعرف سوى الزراعة إلى عهد قريب حادث اجتماعى فى غاية الأهمية يجب أن يدرس بتطوراته واحتمالاته دراسة وافية هادئة بعيدة عن المؤثرات لاتقاء أخطار عظيمة ربما تنشأ عن اتباع سياسة سريعة غير محكمة فى الشؤون الاجتماعية المتعلقة بتقدم الصناعة. بل و يحسن أن يكون لنا برنامج ثابت يوضع بدقة ورزانة بعيدا عن الأهواء والنزعات السياسية والحزبية والطائفية. و بعد ذلك ينفذ بكل حزم و بكل تؤدة . و ربما شملت دراسة هذا البرنامج النظر فى نظام الادخار وفى مشروعات التأمين الاجتماعى المختلفة التى تخفف على العمال كثيرا من آلام الفقر والحاجة وتواسيهم فى مرضهم وفى شيخوختهم وتعول اليتامى والأيامى والمحتاجين من ذرياتهم . و ربما شملت أيضا بعض الوسائل للحد من اسراف المسرفين أو اقامة الحواجز دون ضياع أموال الأغنياء فى ما لا يعود عليهم أنفسهم بالخير أو ما يستفيد منه المجموع لصالح المحتاجين والفقراء ومعاونة ضحايا حوادث العمل أو ضحايا الأقدار .

المرض :

وواجبنا أيضا مقاومة الأمراض المنتشرة بين طبقات العمال والعمل قبل ذلك على وقايتهم منها .

والعناية بصحة العامل يجب النظر اليها من عدة نواح : خارج العمل ، وفى مكان العمل ، وشروط العمل .

أما خارج العمل فواجبنا العناية بمساكن العمال وغذائهم حتى يمكن أن تتوافر فى مساكنهم الكفاية والسعة وعدم الازدحام وتتوافر فيها الشروط الصحية من نور وشمس وهواء صحى . ولا أظن أن هذا متيسر لجهة واحدة من الجهات المسئولة عن العمال وهى الحكومة وأصحاب الأعمال وهيئات العمال لكى تقوم به . فلا صاحب العمل يمكنه تحمل المسئولية وحده ولا الحكومة يمكنها أن تتحمل نفقات هذا الاصلاح ولا العمال أنفسهم بما هم فيه من فقر واحتياج يستطيعون إصلاح مساكنهم بأنفسهم بلا معونة ولا ارشاد ، وليس من العدالة فى شىء أن يتركوا على حالهم التى نشاهدهم فيها فى الوقت الحاضر وكثير منهم تفتك به و بعائلته الأمراض الفتاكة كالسل والتيفوس والانفلونزا وتتأصل فى أجسامهم الأمراض المتوطنة كالانكلستوما والبلهارسيا .

أما فى مكان العمل فعندنا التشريع المبين فى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ فقط وواجبنا فى الحقيقة يتسع إلى حدود التشدد فى وضع كافة الاشتراطات اللازمة لضمان التهوية والضوء والنظافة وتوفير المياه الصالحة للشرب واعداد دورات صالحة للمياه . وفوق هذا وذاك وقايتهم من أضرار العمل كضرر الغبار الناتج من مزاولة بعض الصناعات و إيجاد أجهزة صالحة لامتصاص الغبار والاحتياط للوقاية من المواد الكيماوية الضارة والمحافظة على صحتهم من الحرارة الشديدة قرب الأفران وغير ذلك من وسائل الوقاية الصحية وهى كثيرة متشعبة لا يتسع الوقت للكلام فى تفاصيلها .

و يتبع هذا الواجب واجب آخر لا يقل عنه أهمية وهو وقاية العمال ضد خطر الآلات وما أكثر عدد ضحاياه وحبذا لو أمكن وضع نظام اجبارى للباس خاص يجب ارتداؤه وقت العمل وتقرير مساعدة العامل الفقير على شرائه والتفتيش على الماكينات باستمرار وملاحظة اتباع كافة وسائل الوقاية .

أما شروط العمل فأظن أن التشريعات القائمة الآن وقد خطت خطوات لا بأس بها لا تضمن لكافة طبقات العمال ما يجب عمله للمحافظة عليهم . فهى قاصرة لغاية الآن على حماية الأحداث فى الصناعة والنساء فى التجارة والصناعة والعمال عموما فى بعض الصناعات الخطرة

الضارة بالصحة ، ولا نزاع فى أن الراحة الأسبوعية وتنظيم ساعات العمل عموما وشروط استخدام العامل وعقد استخدامه وشروط قيام العقد وفسخه أو انقضائه وما يترتب على ذلك من الحقوق ، كل هذه المسائل تترتب عليها ظروف كثيرة من حياة العامل ومعيشته وتغذيته وسكنه وقدرته على القيام بأود أهله وذويه .

وعلى هذا كله يتبين أن واجبنا فى محاربة المرض والعناية بصحة العامل يجب أن يخطو جنبا إلى جنب مع التيسير الاقتصادى لمقاومة الفقر ومع التعليم المهنى والفنى والتدريب الحسن لمقاومة البطالة ، فالعامل فى كل بلد من بلاد العالم هو الطبقة التى يقوم عليها مجد الصناعة والتجارة والزراعة وهو الطبقة التى تكافح وتتعب لكى تنال الطبقات الأخرى راحتها فى الحصول على أسباب الحياة الهانئة السعيدة ، وهو عتادها وثروتها ، ويجب أن نسلم بأن كل مطلب من شأنه اصلاح حالهم لا يقصد به نفعهم وحدهم كطائفة قائمة بذاتها ، فان شر الأخطار الاجتماعية وجود طبقتين أو طوائف مختلفة فى بلد واحد ، ولكن يقصد به التمهيد لخير المجموع وسعادته باصلاح العنصر الأساسى الذى تقوم على أكتافه أكبر وأعظم مسئولية فى الحياة .

حامد العبد

كتب أحمد بن يوسف باسم الخليفة المأمون إلى والٍ ظالم قال :

"الحق طريق واضح لمن طلبه ، تهديه محجته ولا تحاف عثرته ، وتؤمن فى السير مغبته ، فلا تحيدن عنه ولا تعدلن عنه . فقد بالغت فى نصحك فلا تحوجنى الى معاودتك ، فليس بعد التقدمة اليك إلا سطوة الإنكار اليك" .

خطب أمير المؤمنين عثمان بن عفان فقال :

"ان لكل شيء آفة وان لكل نعمة عاهة . وإن آفة هذه الأمة وعاهة هذه النعمة عيابون طعانون يظهرون لكم ما تحبون ويسرون ما تكرهون ، يقولون لكم وتقولون ، طغام مثل النعام يتبعون أول ناعق ، أحب مواردهم اليهم النزح والبعيد" .